التشريعات الاقتصادية العربية ومدى مُسايرتها التَّحوُّل الرَّقْمي: دولتا الكويت والجزائر نموذجًا(*)

أ. د. سامي بن حملة
أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق،
جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر

الملخص

تتطرق هذه الورقة البحثية إلى موضوع حديث يتعلق بالتحديات الجديدة التي نتجت عن التَّحوُّل الرَّقْمي الذي عرفه الاقتصاد العالمي اليوم، في ظل النموذج الجديد الذي فرضته الثورة الرَّقْمية الحديثة. وقد تناولت هذه الدراسة الإشكالات العملية والنظرية التي نتجت عن مواكبة المجتمعات العربية التَّحوُّل الرَّقْمي، ومدى مُسايرة تشريعاتها الاقتصادية التحديات التي نتجت عنه، لاسيما في ظل جائحة كورونا. وقد أبرزت هذه الورقة أهمية التَّحوُّل الرَّقْمي ومظاهره، والتحديات التي نتجت عنه من جهة، ومدى مُسايرة تشريعاتها المُؤطِّرَة للسوق، على غرار تشريعات المنافسة والتجارة الإلكترونية، فضلا على التشريعات الحمائية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، من جهة ثانية.

كما تركزت هذه الدراسة على حالتي دولتي الكويت والجزائر – كنموذج لذلك – وفق نظرة تحليلية واستقرائية، وكذلك نقدية؛ بهدف معرفة موضع الدول العربية، بما فيها الكويت والجزائر، من التَّحوُّلات التي فرضتها الثورة الرَّقْمية، ومدى استعدادها لمواكبة هذه التَّحوُّلات، لاسيما من الناحية التشريعية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تحقيق متطلبات التَّحوُّل الرَّقْمي، من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية الرَّقْمية، إلى جانب تكييف المنظومة القانونية المُؤطِّرَة للحياة الاقتصادية، لاسيما تشريعات المنافسة، والعمل على تشجيع المؤسسات الناشئة في المجال الرَّقْمي، وترقية التجارة الإلكترونية، مقابل إقرار حماية قانونية فعّالة للمعطيات الشخصية لمستخدمي الفضاء الرَّقْمي، خصوصا المُسْتَهْلِك.

كلمات دالة: حماية المستهلك، والتشريعات الاقتصادية، وجائحة كورونا، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية.

(*) تم تقديمه للنشر في: 3 فبراير 2022 تم قبوله للنشر في: 7 يونيو 2022

المقدمة

أولًا: موضوع البحث وأهميته

أفرزت الثورة الرَّقْمية التي عرفها العالم، خلال السنوات الأخيرة، عدة تغيرات جذرية في النمط الاقتصادي العالمي؛ بفضل الاستخدام الواسع لوسائل الاتصال الحديثة والإنترنت؛ مما أدى إلى ظهور الخدمات الرَّقْمية في كثير من المجالات، لاسيما الحكومية منها، بفضل رَقْمَنَة الإدارات والمرافق العمومية؛ مما أسهم – بشكل كبير – في ترقية أداء الخدمات العمومية وتطورها، وهذا ما انعكس بالإيجاب على الحياة اليومية للمواطنين، من خلال اقتصاد الوقت والجهد، وكثير من النفقات المالية.

وقد عرفت اقتصاديات الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والدول الأوروبية، موجات الرَّقْمَنَة مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، وعملت على تكريس التَّحوُّل الرَّقْمي في جميع المجالات؛ لاسيما في المجال الاقتصادي؛ مما أدى إلى ظهور نموج اقتصادي جديد في الاقتصاد الرَّقْمي؛ بفضل الاهتمام الكبير الذي أولته هذه الدول بالخدمات الرَّقْمية، والاستخدام الواسع للإنترنت وتكنولوجيات الاتصال الحديثة.

وقد شَكَّلَتْ التجارة الإلكترونية أحد أهم مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي حديثًا، في الحياة الاقتصادية، لاسيما في ظل جائحة كورونا؛ من خلال اتساع نطاق استخدامها في كثير من المعاملات، لاسيما التعاقدية منها؛ مما أدى إلى ظهور الأسواق الرَّقْمية التي شَكَّلَتْ البيئة المُثلى للتعاقد من بُعد، وهذا ما حقق كثيرًا من المزايا للمتعاملين الاقتصاديين؛ لاسيما فيما يتعلق بالترويج لمنتجاتهم، عن طريق الإشهارات الإلكترونية، وسرعة إبرام العقود؛ مما ضاعف من أرباحهم. وفي المقابل سهَّل التَّحوُّل الرَّقْمي على المُسْتَهْلِكين عملية التعاقد والحصول على مُنتجاتهم، من دون تنقل؛ مقابل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي سهّلت عملية تسوية هذه المُعاملات.

ثانيًا: إشكالية البحث

على الرغم من سعي بعض الدول العربية إلى مواكبة موجات الرَّقْمَنَة، لاتزال أغلب اقتصاديات الدول العربية تعاني مظاهر التخلف الرَّقْمي الذي نتج عن عدة عوامل ورواسب، أهمها: السياسيات الاقتصادية الفاشلة التي انتهجتها بعض الدول العربية، في ظل هيمنة القطاع العام، والتي حالت دون الاهتمام بالخدمات العمومية الرَّقْمية، وتشجيع أصحاب المشاريع الابتكارية والمؤسسات الناشئة في المجال الرَّقْمي؛ مما حال دون إيجاد بيئة ملائمة للحياة الرَّقْمية؛ وهذا ما فتح المجال للشركات الرَّقْمية الأجنبية لغزو الأسواق العربية، لاسيما أسواق الخدمات الرَّقْمية التي هيمن عليها عمالقة

الاقتصاد الرَّقْمي، الأمريكيون والصينيون؛ مما جعل المجتمعات العربية مجتمعات مُسْتَهْلِكَةً، وهذا ما تجلّى، بوضوح، في ظل جائحة كورونا التي فرضت منطق الاقتصادِ الرَّقْمي بديلًا لا مفر منه.

وعلى الصعيد التشريعي، وعلى الرغم من المجهودات التي قامت بها كلٌّ من دولتي الكويت والجزائر في سنّ تشريعات تواكب مجالات الاقتصاد الرَّقْمي، على غرار تشريعات المنافسة، وتشريعات التجارة الإلكترونية، وتلك المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، والتي تشكل أهم التشريعات الاقتصادية التي تُؤَطِّرُ التوجهات نحو اقتصاد السوق في الدول العربية، تبقى هذه الأخيرة في منأى عن التطورات التشريعية التي عرفتها تشريعات الدول المتقدمة التي فرضها التَّحوُّل الرَّقْمي.

وعليه، تأتي هذه الورقة البحثية لتُسلِّط الضوء على هذه الإشكالات المتعلقة – أساسا – بالتحديات الرَّقْمية المفروضة على الدول العربية، لاسيما بالنسبة إلى دولتي الكويت والجزائر، ومدى مُسايرَة تشريعاتها المُؤَطِّرَة للحياة الاقتصادية لهذا التَّحوُّل.

ثالثًا: نطاق البحث

لعله من المُفيد الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستتركز على بحث حالتي دولتي الكويت والجزائر كنموذج للإشكالات المتعلقة بالتحديات الرَّقْمية المفروضة على الدول العربية، باعتبار دولة الكويت من بين الدول العربية التي عرفت تطورًا سريعًا وكبيرًا في مجال الاقتصاد الرَّقْمي، في حين تسعى دولة الجزائر إلى تجسيد هذا النموذج، في ظل التطور السريع لمنظومتها القانونية في هذا الإطار.

رابعًا: منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال محاولة قراءة التشريعات المُؤَطِّرَة للحياة الاقتصادية في كلٍ من دولتي الكويت والجزائر، لاسيما في مجال تشريعات المنافسة والتجارة الإلكترونية، وحماية المعطيات الشخصية، إلى جانب المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء واقع الحياة الاقتصادية، خصوصا بالنسبة إلى الجزائر، مع الاستئناس بمجهودات الكويت حول موضوع الدراسة، فضلا على قراءة تشريعية لبعض الدول العربية متى تَيسَّرَ ذلك.

خامسًا: خطة البحث

من أجل الإحاطة بموضوع البحث، سوف يتم التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ضرورة التَّحوُّل نحو الاقتصاد الرَّقْمي.

المبحث الثاني: مدى مُسايرة التشريعات الاقتصادية التَّحوُّل الرَّقْمي.

المبحث الأول
ضرورة التَّحوُّل نحو الاقتصاد الرَّقْمي

فرضت الثورة الرَّقْمية نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يرتكز على الرَّقْمَنَة، بفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت، وهذا ما حتّم على الدول العربية مُسايرة هذه التطورات في ظل الواقع غير المُوائم الذي يتطلب تغيرًا جذريًا من أجل تحقيق مُتطلبات التَّحوُّل الرَّقْمي.

المطلب الأول
مرتكزات التَّحوُّل الرَّقْمي
ومظاهره في الحياة الحديثة

شَكَّلَتْ المعلومة جوهر الاقتصاد الرَّقْمي وهذا ما أدى ظهور الوسطاء الرَّقْميين وهيمنتهم على الاقتصاد الرَّقْمي العالمي بفضل الخدمات الرَّقْمية التي أضحت تشكل مظهرا جديدا من مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي.

الفرع الأول
مرتكزات التَّحوُّل الرَّقْمي

يرتكز التَّحوُّل الرَّقْمي على جمع المعلومات التي أصبحت تشكل ركيزة الاقتصاد الرَّقْمي، وهذا ما يتجلى في التنافس الذي يظهر بين عمالقة الرَّقْمَنَة في العالم، من أجل الاستحواذ على أكبر قدر ممكن منها؛ لذلك أضحت المعلومة تشكل جوهر الاقتصاد الرَّقْمي، وأصبحت المعطيات الرَّقْمية تُستَخدَم من قبل المؤسسات في إطار نشاطاتها التجارية، لاسيما بفضل التطور التكنولوجي الذي عرفه هذا النموذج الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بالحجم الكبير للمعطيات وآليات معالجتها واستخداماتها التجارية. وفي هذا الإطار أصبحت المعلومة تُشكل عامل تجديد وتقدم بالنسبة إلى المؤسسات؛ بغرض تحسين وترقية منتجاتها، والخدمات التي تقدمها، وخلق آفاق تجارية جديدة، واستهداف الزبائن وجلبهم عن طريق الإشهارات والخدمات، والمنتجات المُكيَّفة وفق رغباتهم الشخصية[1].

(1) Edouard Sarrazin et Clara Devenais, Politique de Concurrence et Transformation Numér - que : la Question de la Data, éd, DLA Piper. France, 2017, pp. 3-4.

كما أحدثت الرَّقْمَنَة تَحوُّلات عميقةً في النماذج الاقتصادية، في فترة زمنية وجيزة، نتجت عنها عولمة المبادلات، وتحرير المنافسة، وتغيُّر طبيعة المهن، وتداخل القطاعات الاقتصادية، إلى جانب عدم الثبات في التشريعات والأنظمة[2].

وفي المقابل فتحت الثورة الرَّقْمية عدة آفاق غير مسبوقة، بالنسبة إلى المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك المُسْتَهْلِكين، حيث أدت الرَّقْمَنَة إلى إعادة النظر في النماذج الاقتصادية التقليدية، وكذلك علاقات القوى القائمة في السوق بين مختلف الفاعلين، لاسيما بعد ظهور الأسواق الرَّقْمية، والمتعاملين الرَّقْميين، كالأرضيات الرَّقْمية التي تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من المُسْتَهْلِكين للخدمات التي تقدمها، على غرار غوغل وميتا فيسبوك[3].

وهذا ما سعى إليه عمالقة الاقتصاد الرَّقْمي الأمريكيون[4] الذين هيمنوا على معظم الأسواق في الفضاء الرَّقْمي.

ولكن، على الرغم من التَّحوُّلات الجذرية التي عرفها الاقتصاد العالمي في مجال الرَّقْمَنَة، في بداية الألفية الثانية، لم تُساير مُعظم الدول العربية موجات العولمة، حيث لاتزال مظاهر تدخل الدولة واضحة في الاقتصاد، سواء كان ذلك بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية، وكذلك الأنظمة الإدارية والتشريعية التي تشكل عاملا مؤثرا على مسار الأداء الاقتصادي، بالنسبة إلى اقتصاديات الدول العربية[5].

وعلى الرغم من ذلك، تُشكل الرَّقْمَنَة الملامح الجديدة لاقتصاديات الدول المتقدمة، والتي نتج عنها نموذج اقتصادي جديد يختلف، من حيث تصوره ومفاهيمه ومرتكزاته عن النموذج التقليدي، على الرغم من هيمنة عمالقة الاقتصاد الأمريكي على معظم مجالاته، وهذا ما تجلى – بوضوح – في ظل جائحة كورونا التي أفرزت، عجز اقتصاديات أغلب الدول العربية وتأخرها في المجال الرَّقْمي.

(2) Stéphane Larrière, Digitalisation du Droit, Composer avec les Consommateurs et les plat - formes, article internet https ://laloidesparties.fr/digitalisation-du-droit, Vue le 26-11-2020.

(3) Nicolas Petit et Pieter Van Cleynenbreugel, Droit Européen de la Concurrence et l'Econ - mie Numérique, la Haye, FIDE XXXIX Congress the Hague, 2020, p. 1.

(4) على سبيل المثال تهيمن الشركات الأمريكية على صناعات أجهزة الكمبيوتر وملحقاته، مثل: شركة أبل.
وفي مجال البرمجيات توجد شركة مايكروسوفت التي تنتج برامج التشغيل ويندوز، وبرامج أوفيس المكتبية، وبرامج الألعاب أكس بوكس.
وفي مجال التجارة الإلكترونية توجد شركة أمازون. وفي مجال خدمات الإنترنت توجد شركة جوجل بخدماتها المختلفة.

(5) نوري منير، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ع1، جامعة الشلف، الجزائر، ص89 و90.

الفرع الثاني

مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي وملامحه

في دولتي الكويت والجزائر

شَكَّل ظهور الخدمات الرَّقْمية أحد أبرز مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي في الدول المتقدمة؛ حيث تم الاستغناء عن الخدمات التقليدية، وهذا ما سهّل حياة الأفراد في تلك المجتمعات، خلافا للدول العربية التي تسعى أغلبها إلى بذل مجهودات لمُسايرة هذه التَّحوُّلات، على غرار الكويت والجزائر.

هذا، ويُشكل رواج الصناعات الإلكترونية الدقيقة، إلى جانب البرمجيات والتطبيقات الرَّقْمية، وبرامج الذكاء الاصطناعي، أبرز مظاهر الثورة الرَّقْمية؛ مما أدى إلى ازدهار التجارة الإلكترونية، والتعاقد الإلكتروني، ووسائل الدفع الإلكترونية التي حلّت محل التصرفات التعاقدية التقليدية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى مُقدمي الخدمات، حيث تغيّرت وضعيتهم في ظل الاقتصاد الرَّقْمي؛ بسبب ظهور الوسطاء الرَّقْميين؛ فبعد رَقْمَنَة المحتويات، جاءت مرحلة رَقْمَنَة الخدمات، أو الدخول إلى الخدمات؛ فظهرت الأرضيات الرَّقْمية وسيطة بين العارضين والزبائن، مثل: بوكينغ Booking الذي توسط سوق الخدمات الفندقية، و أبودو Opodo الذي توسط خدمات الطيران، فلم تتغير الخدمة المقدمة، وإنما الدخول إلى الخدمة هو الذي تغيَّر. وفي المقابل أصبح العمل المستقل ينافس المتعاملين التقليديين؛ فتغيرت عندئذ العلاقات في السوق بشكل سريع؛ بسبب هذا التَّحوُّل الذي يطلق عليه: ubérisation، وهذا ما يظهر في مهن النقل والتوصيل، مثل: ديليفرو Deliveroo، والمحاماة Weclaim، والحلاقة والتجميل... وغيرها[6].

وقد عرفت بعض المجتمعات العربية هذه المظاهر بسبب عولمة الأسواق، والتبادلات التجارية... وغيرها من مظاهر التأثر الإيجابي بالثورة الرَّقْمية؛ لذلك ظهر الاهتمام بالتَّحوُّل الرَّقْمي بالنسبة إلى الدول العربية، خصوصا في ظل جائحة كورونا؛ لما له من إيجابيات في ذلك.

(6) Charles-Antoine Schwerer, La Concurrence au Défi du Numérique, La Fondation pour l'innovation politique, Paris, Juillet 2016, pp.09-14.

ومن أهم مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي في دولة الكويت، إنشاؤها الجهاز المركزي لتكنولوجيات المعلومات[7] الذي يقدم عدة خدمات رقمية رئيسية، منها شبكة الكويت المعلوماتية، وبوابة الكويت الإلكترونية، ونظام التراسل الحكومي، ونظام تسجيل الشركات، وهذا ما يُسهم في تطوير الخدمات الرَّقْمية، وكذلك الاقتصاد الكويتي، حيث تسعى الكويت إلى تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي الذي يعتبر ضمن أولوياتها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، في رؤية الكويت للعام 2035، بالموازاة مع المشروعات الحكومية الرامية إلى الاستفادة من عمليات الرَّقْمنَة في كثير من قطاعات الدولة[8].

ويُعدُّ تحقيق رؤية «كويت جديدة» مسؤولية الجميع، حيث ثم إطلاق استراتيجيتها للتَّحوُّل الرَّقْمي، وكان من الأهمية بمكان بلورة تلك الجهود في إطار «استراتيجية» متكاملة مُحدَّدَة الأُطر والبرامج، تندرج في إطارها كل المبادرات والجهود ذات الصلة، كما أن «التَّحوُّل الرَّقْمي» لدى الهيئة، و«رقمنة خدماتها»، قد مَكَّنَاها حقيقةً من قطع أشواطٍ لا يستهان بها في مسار التوصل إلى «البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين» التي تمتلك المقومات المطلوبة، وتمثل أحد أسس تحقيق الرؤية آنفة الذكر، هذا بالإضافة إلى تغييرات جذرية شهدها واقع أسواق المال خلال الأعوام الأخيرة، وتحولات نوعية أخرى من المنتظر أن يشهدها هذا الواقع، مع استكمال المراحل المتبقية من مشروع تطوير السوق، ومبادرات أخرى تعمل الهيئة على الإعداد لها وإحالتها واقعًا، بالتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال[9].

وكذلك الحال في دولة الجزائر التي تسعى إلى بذل جهود حثيثة لتطوير المحتوى الرَّقْمي والخدمات عبر الإنترنت التي من شأنها أن تلبي احتياجات المواطن والإدارة والمؤسسة. تتعلق النتائج المتوقعة بمجالات التعليم، والصحة، والمالية، والتجارة، وما إلى ذلك، والتي ستسمح بتحسين جودة الخدمة، وتنويع وإثراء المحتوى المحلي والوطني. ولتحقيق هذه الغاية طبَّقت الدولة سياسة طوعية لدعم الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، عن طريق تزويدهم بآليات تمويل مجدية، وأجهزة حضانة مناسبة[10].

---

(7) https://www.cait.gov.kw/?lang=ar-KW&lang=ar-KW
تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

(8) https://www.cnbcarabia.com/news/view/61680
تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

(9) https://www.aljarida.com/articles/1636387033530504300/
تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

(10) مقال منشور عبر موقع: https://www.mpt.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

ومهما يكن، تبقى أغلبية اقتصادات الدول العربية تعاني مظاهر التخلف الرَّقْمي الذي نتج عن فشل السياسات الاقتصادية المنتَهجَة من قبلها؛ مما حال دون النهوض باقتصاداتها، ومُسايرة التحديات التي فرضتها الثورة الرَّقْمية في الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل جائحة كورونا، باستثناء بعض الدول العربية؛ على غرار دولة الإمارات، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية التي خطت خطوات كبيرة في مجال التَّحوُّل الرَّقْمي.

المطلب الثاني

مُتطلبات تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي

في دولتي الكويت والجزائر

من أجل تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي، سواء في مجال الخدمات العامة أو الحياة الاقتصادية، تظهر عدة متطلبات يجب تحقيقها من أجل مُسايرة هذا النموذج الجديد.

ويُعد وضع استراتيجيات واضحة وشاملة للتَّحوُّل الرَّقْمي من بين أهم هذه المتطلبات، في ظل بروز المؤسسات الناشئة الرَّقْمية، كإحدى أهم الركائز التي يُبنى عليها التَّحوُّل الرَّقْمي.

الفرع الأول

ضرورة تهيئة البيئة الرَّقْمية

في دولتي الكويت والجزائر

تظهر أهم مُتطلبات التَّحوُّل الرَّقْمي، بالنسبة إلى اقتصاديات الدول العربية، في ضرورة تهيئة البيئة الرَّقْمية والمؤسساتية للحياة الاقتصادية التي تعرف تأخرا في ذلك، وهذا من خلال العمل على رَقْمَنَة الإدارات والمرافق العمومية، خصوصا الإدارات المُؤطِّرَة للحياة الاقتصادية، مثل: إدارة الضرائب والمالية، وتلك الموجِّهة للاستثمار، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية لفائدة المؤسسات المنتجة للأجهزة الرَّقْمية والهواتف الذكية، وكذلك المؤسسات المهتمة بتقديم الخدمات والتطبيقات الرَّقْمية، والتي تعمل على تمكين مختلف المُستعمِلين من الولوج إلى الخدمات الرَّقْمية والاستفادة منها.

وإلى جانب ذلك، تُعد رَقْمَنَة القطاعات الاقتصادية في الجزائر، على غرار: قطاع البنوك، والمؤسسات المالية، وقطاع التأمينات، والأسواق المالية. وكذلك القطاعات الشبكية، مثل: قطاع الاتصالات، والإعلام، تعد ضرورة لا بد منها؛ من أجل إزالة العراقيل الإدارية التي تكرس تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث يُعد ذلك من أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الرَّقْمي وترقيته، بما يسمح بخلق بيئة اقتصادية رقمية، ومناخ استثماري رقمي.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى بعض مراحل إعداد استراتيجية التَّحوُّل الرَّقْمي في دولة الكويت، مثل: إعداد دراسة تفصيلية لمتطلبات التَّحوُّل، وتقييم وضع الهيئة على صعيد الجاهزية الرَّقْمية، وإجراء مقارنات معيارية مع عديد المؤسسات المالية المماثلة، كل ذلك أفضى إلى تحديد أولويات الاستراتيجية المتمثلة في بناء وتنمية الخبرات الرَّقْمية، والتوصل إلى رَقْمَنَة تكاملية للعمليات، والخدمات، وبيئة تقنية مرنة ومتكاملة ومهيأة لمواكبة التغيرات، إضافةً إلى الاستخدام الفاعل للبيانات.

أما بالنسبة إلى التقنيات الرَّقْمية التي يعتمدها برنامج التَّحوُّل الرَّقْمي، فتتمثل في تقنيات: الميكنة، والذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات الكبيرة، إضافةً إلى الحوسبة السحابية.

أما الإطار الزمني لبرنامج التَّحوُّل الرَّقْمي، والذي يُستَكْمَل معه انتقال نموذج عمل الهيئة إلى الصيغة الرَّقْمية بصورة كاملة، فيمتد إلى عام 2025، وهي الفترة التي يحتاج إليها إنجاز مبادرات البرنامج وتراتبيتها الزمنية؛ لتنتهي بذلك مراحل التَّحوُّل الثلاث: بدءًا من مرحلة «التوجيه» التي تتضمن المبادرات القائمة قبل إطلاق الاستراتيجة، وتلك المتعلقة بتهيئة الموارد والبنية التقنية تمهيدًا لإطلاق مبادرات جديدة، مرورًا بمرحلة «التَّحوُّل» التي تتضمن إطلاق المبادرات الخاصة باستخدام التقنيات المستحدَثة، مثل: التصديق الرَّقْمي، والربط مع منظومة العمل الخارجية، وإدارة البيانات الرئيسية، والذكاء الاصطناعي... وغيرها، وانتهاءً بمرحلة «الابتكار» التي من المنتظر أن تُولي الأهمية لنقل مستوى النضج الرَّقْمي للهيئة للمستوى الريادي، وتقديم خدماتٍ ذات قيمة مضافة، وخلق قنوات إيرادٍ جديدة للهيئة[11].

(11) https://www.aljarida.com/articles/1636387033530504300/ تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

الفرع الثاني
تشجيع المؤسسات الابتكارية في مجال الرَّقْمَنَة
في دولتي الكويت والجزائر

يُعد تشجيع المؤسسات الابتكارية، في مجال الرَّقْمَنَة، من التحديات الجديدة التي تعمل على تهيئة مناخ الرَّقْمَنَة، وتعميم استخدامها في مختلف المجالات، خصوصا الخدماتية منها، وهذا ما أكدّته التجربة الأمريكية الرائدة في الاقتصاد الرَّقْمي، على اعتبار أن المؤسسات الناشئة، في مجال الرَّقْمَنَة، أصبحت تشكل مفاتيح الاقتصاد الرَّقْمي.

ومن بين التحولات الكبرى التي عرفتها الثورة الرَّقْمية هو التَّحوُّل من المؤسسة التقليدية إلى المؤسسة الناشئة start-up، على اعتبار أن المنتجات أصبحت تضم – في تركيبتها – مكونات وجزيئات رقمية، فظهر التزاوج بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الناشئة، على اعتبار أن هذه الأخيرة تتحكم في التكنولوجيا، ولا تعرف السوق جيدًا، في حين أن المؤسسات التقليدية تعرف السوق ولا تتحكم في الجانب التكنولوجي الرَّقْمي[12].

ومُسايرةً لهذا المسعى الجديد، ظهر الاهتمام بالرَّقْمَنَة، وبالمؤسسات الابتكارية، وحاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، على غرار دولة الكويت التي تعتبر من الدول العربية السبّاقة في دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة[13]، وحاضنات الأعمال

(12) Charles-Antoine Schwerer, op cit., pp.16-17.

(13) تتسارع وتيرة استثمارات شركات رأس المال المغامر في الشركات الكويتية التكنولوجية الناشئة؛ مستفيدة من الإقبال على الخدمات الرقمية، ومعولة على نجاحات لنماذج سابقة، مثل: شركة طلبات، وكاريدج لتوصيل المأكولات، وبوتيكات لمواد التجميل التي استقطبت جميعها استثمارات من شركات عالمية أو خارجية. وفي ضوء ذلك، شهدت الكويت موجة جديدة من استثمارات لشركات محلية متخصصة في رأس المال الجريء، في شركات أخرى ناشئة في قطاعات عدة، ما وفّر لها قاعدة انطلاق للتوسع والانتشار في الخليج والدول العربية.
«أولًا: الاقتصاد والأعمال»، جال على مسؤولين في شركات عدة لرأس المال الجريء وأخرى ناشئة؛ في محاولة لرسم صورة متكاملة عما يجري في هذا القطاع.
كما تعد الشركات التكنولوجية الناشئة في الكويت من الأولى في المنطقة التي استقطبت إليها استثمارات خارجية، أو شهدت عمليات استحواذ من شركات خارجية؛ إذ شكل شراء روكيت إنترنت الألمانية تطبيق طلبات لتوصيل الوجبات الغذائية، في العام 2015، حالة إلهام لشريحة واسعة من الشباب الكويتي للتوجه نحو تأسيس شركات تكنولوجيا ناشئة. وكان محمد جعفر الذي أشرف على الشركة المستحوَذ عليها نموذجًا لحالة نجاح تردد صداها في دواوين الكويت وبين شبابها. وفي هذا السياق يرى الشريك العام في شركة Techinvest فهد الشارخ أن هناك تغييرًا جذريًّا في الثقافة الاستثمارية لدى الشباب في الكويت، عبر التوجه إلى تأسيس عشرات الشركات الناشئة العاملة في قطاعات عدة، والتخلي عن التوجهات التي اعتمدتها الأجيال السابقة، مثل: التركيز على الاستثمار

ومُسرعاتها[14].

أما بالنسبة إلى الجزائر، فقد بذلت مجهودات معتبرة في سبيل تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي، وهذا ما تجلَّى من خلال إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الابتكارية[15]، إلى جانب وزارة خاصة بالرَّقْمَنَة[16].

كما سُنَّت نصوصٌ تنظيمية في هذا الإطار، تهدف إلى تشجيع المؤسسات الابتكارية وحاضنات الأعمال[17]، إلى جانب إنشاء هيئات تعمل على دعم إنشائها وترقيتها[18]، باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل قاطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحور التقدم

في العقار، وتوظيف الأموال في البورصة؛ انتظارًا لتحقيق عوائد نقدية وتوزيعات أرباح من أسهم محدَّدة، أو اعتماد مبدأ المضاربة على أسهم أخرى. انظر: https://www.awalan.com/Article/1370 تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

(14) أهمها: شركة «كيوبيكال سيرفيسز» التي تعتبر أول حاضنة يتم ترخيصها واعتمادها رسميًا من الكويت، ممثلة في وزارة التجارة، ومن الصندوق الوطني في فبراير 2017، وهم يعملون حاليًا على إنشاء برنامج Creative Incubator بالتعاون مع الصندوق الوطني. جاء ذلك بعدما أعلنت «كيوبيكال سيرفسز» عن استراتيجيتها في تطوير وتشغيل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علمًا أن الشركة تعتبر أن الحاضنة جزء لا يتجزأ من نطاق أعمالها الذي يتسع ليشمل إدارة المشاريع بالكامل، من دون الاكتفاء بتدريب رواد الأعمال على ممارسة مهامهم. انظر:
https://entrepreneuralarabiya.com/2018/01/28/14441
تاريخ الاطلاع 23 يناير 2022.

(15) أنشأت الجزائر، في ظل حكومة 2021، وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة.

(16) أنشأت الجزائر، في ظل حكومة 2021، وزارة مكلفة بالرقمنة؛ تتمثل في وزارة الرقمنة والإحصائيات التي تتضمن عدة مديريات، منها المديرية العامة للرَّقْمَنَة التي تتفرع عنها مديرية النظام البيئي ودعم الاقتصاد الرقمي – مديرية تنسيق ومتابعة الرقمنة – مديرية تكنولوجيات الرقمنة.
www.mns.gov.dz

(17) تم إصدار عدة نصوص تتعلق بالمؤسسات الناشئة منذ سنة 2003، تتمثل في:
- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، جريدة رسمية رقم 13، الصادرة في 26 فبراير 2003.
- مرسوم تنفيذي رقم 170/18 الصادر في 12 يونيو 2018، المُحدَّد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية رقم 39 الصادرة في 4 يوليو 2018.
- مرسوم تنفيذي رقم 20/ 254 الصادر في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها، جريدة رسمية، ع55، الصادرة في 21 سبتمبر 2020.

(18) تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها بموجب المرسوم التنفيذي 91/04 الصادر في 29 مارس 2004، المُعدَّل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 77/20 الصادر في 28 مارس 2020 ، جريدة رسمية رقم 19، الصادرة في 2 أبريل 2020.

الاقتصادي والتكنولوجي[19].

ذلك أن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، في مجال الرَّقْمَنَة، من المتطلبات الأساسية لتجسيد التَّحوُّل الرَّقْمي في كل دولة، على الرغم من المنافسة القوية التي يفرضها عمالقة الرَّقْمَنَة الأمريكية الذين يستفيدون من قوتهم المالية والتكنولوجية في ابتلاع جميع المنافسين، بهدف إبعادهم عن المنافسة في الفضاء الرَّقْمي، وتفادي توسعهم واحتلالهم وضعيات اقتصادية في الأسواق الرَّقْمية.

فهم يعملون على قتل الابتكار في البيضة، أي في مهده[20]، قبل أن يكون مؤسسة عملاقة في السوق مستقبلاً، قد تشكل خطرا تنافسيًا على وضعيتهم الاقتصادية.

(19) لمزيد من التفصيل حول الموضوع، انظر: عبدالحميد لمين وسامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 20-254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، مج5، ع10، ديسمبر 2020، ص3-9. وانظر:
https://fac.umc.edu.dz/droit/cdaf/pages/N01.php?idnum=10

(20) M. Pierre Barthelme, Le Droit de la Concurrence à L'ère de la Digitalisation, Conférence organisée par l'Association Luxembourgeoise pour l'Etude du Droit de la Concurrence (ALEDC) et la Chambre de Commerce, Luxembourg 11 juin 2019.

المبحث الثاني
مدى مُسايرةِ التشريعات الاقتصادية التَّحوُّلَ الرَّقْميَّ

على الرغم من تبّني مُعظم الدول العربية اقتصاد السوق الذي يفتح المجال للمبادرة الفردية، وحرية التجارة والصناعة والاستثمار، والذي رافقه سن تشريعات تُكرِّس هذا التوجه، على غرار تشريعات المنافسة، فإن الثورة الرَّقْمية التي عرفها الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل جائحة كورونا، طرحت عدة تساؤلات، خصوصا فيما تعلَّق بمدى مُواءمة تشريعات المنافسة للتحديات الجديدة التي فرضتها الرَّقْمَنَة، وكذلك عن مدى مُسايرة تشريعات التجارة الإلكترونية لهذا التَّحوُّل، فضلًا على إشكالية حماية المعطيات الشخصية، لاسيما بالنسبة إلى المُسْتَهْلِك، في إطار علاقته التعاقدية عبر الوسائط الإلكترونية؟

المطلب الأول
ضرورة تكييف تشريعات المنافسة
والتجارة الإلكترونية مع البيئة الرَّقْمية

شَكَّلَتْ كلٌّ من تشريعات المنافسة، وتشريعات التجارة الإلكترونية، أحد أهم مظاهر التشريعات الاقتصادية التي تُؤَطِّرُ اقتصاد السوق، لاسيما في شقه الرَّقْمي.

و قد سعت الدول المتقدمة إلى تكييف تشريعاتها الحديثة في مجال المنافسة والتجارة الإلكترونية مع التحديات التي فرضها التَّحوُّل الرَّقْمي؛ من أجل حماية حرية المنافسة في الأسواق الرَّقْمية من جهة، وحماية المُسْتَهْلِك في التعاقد الإلكتروني من جهة أخرى، وهذا ما سعت إليه كل من الكويت والجزائر، على غرار بعض الدول العربية الأخرى.

الفرع الأول
ضرورة تكييف تشريعات المنافسة مع البيئة الرَّقْمية
في دولتي الكويت والجزائر

شَكَّلَتْ تشريعات المنافسة أحد أهم الأُطُر القانونية التي تساعد على تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي، وهذا ما عملت على تكريسه الدول المتقدمة، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، في ظل النهج الذي سلكته الدول العربية في هذا الإطار، على اعتبار أن

أغلبها سن تشريعات حول حرية المنافسة التي أصبحت تواجه كثيرًا من التحديات، في ظل بروز الأسواق الرَّقْمية، وهيمنة عمالقة الاقتصاد الرَّقْمي عليها.

وقد حاولت مُعظم الدول العربية مُسايرة موجة الانفتاح الاقتصادي العالمي في بداية تسعينيات القرن الماضي، من خلال سن تشريعات حول حرية المنافسة[21]، بغرض تحرير اقتصاداتها، وتشجيع الحريات الاقتصادية، وحرية المبادرة والابتكار.

وفي هذا الإطار أصدر المُشَرِّع الكويتي القانون رقم 72 لسنة 2020، بشأن حماية المنافسة[22]، والذي يهدف إلى تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المُسْتَهْلِك، والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق، بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية، من خلال حظر الاتفاقات المُقيِّدة، وحظر الأعمال والتصرفات التي تفضي إلى إساءة استغلال وضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي، وتَجنُّب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة، أو الحد منها، أو منعها.

وعلى الرغم من تأخر دولة الكويت في إصدار هذا التشريع المُهم[23]، فإن الاقتصاد الكويتي كرّس، بصفة سريعة – الانفتاح الاقتصادي على أساس حرية المنافسة في مختلف الأسواق، وهذا ما تجلّى في التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية في دولة الكويت، وكذلك التطور الذي عرفته معيشة المُسْتَهْلِك.

هذا المسعى يشجِّع على إرساء مقومات الاقتصاد الرَّقْمي في دولة الكويت، لاسيما من منظور الأمن القانوني الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي.

وإلى جانب ذلك، لم يكن المُشَرِّع الجزائري في منأى عن هذه التَّحوُّلات الاقتصادية، خصوصا بعد سنة 1989، بعدما كرّس التوجه نحو اقتصاد السوق؛ حيث قام المُشَرِّع

(21) على سبيل المثال، سنّ المُشَرِّع التونسي القانون رقم 42، الصادر في 24 أبريل 1995، والذي عَدّل وتمّم القانون: 64-91، الصادر في 29 يوليو 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار، وهذا إلى جانب المُشَرِّع المغربي الذي أتى بالقانون: 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الصادر في 5 يونيو 2001/ الموافق 2 من ربيع الأول 1421هـ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المُشَرِّع الأردني الذي سنّ قانونًا للمنافسة سنة 2004، بموجب القانون: 33-2004 الذي دخل حيز التنفيذي في أول سبتمبر 2004. وفي المسعى نفسه سنّت المملكة العربية السعودية نظامًا للمنافسة بموجب المرسوم الملكي رقم م/25، وتاريخ 4 من جمادى الأولى 1425هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م/24 في 11 من ربيع الآخر1435هـ. كما أصدر المُشَرِّع المصري قانونًا لحماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية سنة 2005، بموجب القانون رقم 03-2005.

(22) القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة، انظر:
https://cpa.gov.kw/ar/law_fram/Pages/cpa_law.aspx

(23) سنّ المُشَرِّع الكويتي أول قانون لتنظيم المنافسة وحمايتها في الكويت سنة 2007، وهذا بموجب القانون رقم 10 لسنة 2007 الذي عرف تعديلًا سنة 2012، بموجب القانون رقم 2 لسنة 2012.

الجزائري بإصدار قانون للمنافسة سنة 1995، بموجب الأمر رقم 06-95 الصادر في 6 يناير 1995، والذي أُلغي بموجب الأمر رقم 03-03 الصادر في 19 يوليو 2003، والذي عَرَف تعديلين: الأول سنة 2008 بموجب القانون رقم 12-08، والثاني سنة 2010 بموجب القانون رقم 05-10 الصادر في 15 أغسطس 2010[24].

وعلى الرغم من أن اقتصاد السوق يُعد المناخ الملائم للرَّقْمَنَة، تتجّلى بوضوح هيمنة عمالقة الاقتصاد الرَّقْمي الأمريكيين على أسواق الخدمات الرَّقْمية في الدول العربية؛ مما يضع تشريعات المنافسة في مواجهة هذه التحديات، لاسيما مسألة المحافظة على حرية المنافسة، وحتى النظام العام الاقتصادي؛ بشقيه: التوجيهي والحمائي[25].

لذلك أصبحت السلطات التشريعية، لكل دولة، مدعوة إلى وضع معايير ومواصفات جديدة من أجل الاستجابة للتحديات التي فرضتها الرَّقْمَنَة. ولكن في انتظار هذا التدخل، عملت سلطات المنافسة التي تسهر على حماية حرية المنافسة في السوق – على غرار سلطات المنافسة الأوروبية – على تكييف تشريعات المنافسة السارية من أجل سد الثغرات التي أحدثتها الرَّقْمَنَة في السوق[26].

غير أن مواكبة تشريعات المنافسة للتَّحوُّل الرَّقْمي تتوقف على إعادة تكييف أحكامها مع المفاهيم الجديدة التي أتت بها الثورة الرَّقْمية، مثل: مفهوم الأسواق الرَّقْمية، وهذا من أجل التصدي لهذه الظواهر الاقتصادية الرَّقْمية التي نتجت عن هذا النموذج الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى إعادة هيكلة هيئات المنافسة التي تسهر على حماية المنافسة في السوق؛ من أجل مواجهة التحديات الرَّقْمية، لاسيما فيما يتعلق بالأسعار، وحالات التواطؤ، وكشف ومعاقبة الاتفاقات المحظورة، وحالات التعسف في وضعيات الهيمنة، وكذلك الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي[27].

(24) الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 من جمادى الأولى 1424هـ/ الموافق 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية، ع43، الصادرة في 20 يوليو 2003، المُعدَّل والمُتمَّم بالقانون رقم 08-12، الصادر في 19 يوليو 2008، جريدة رسمية، ع36، الصادرة في25 يوليو 2008، وكذلك بالقانون 10-05، الصادر في 15 أغسطس 2010، جريدة رسمية، ع10، الصادرة في 18 أغسطس 2010. انظر: www.joradop.dz

(25) لمزيد من التفصيل، انظر: علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص280.

(26) Nicolas Petit and Pieter Van Cleynenbreugel, op. cit, p.01.

(27) لمزيد من التفصيل بشأن مفاهيم قانون المنافسة، انظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة: دراسة في ضوء تشريعات المنافسة الحديثة وفق آخر التعديلات، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2016.

الفرع الثاني
ترقية الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية
في دولتي الكويت والجزائر

أدت الرَّقْمَنَة إلى تغيير طبيعة الأسواق وهيكلتها، وهذا أدى إلى بروز الأسواق الرَّقْمية بديلًا عن الأسواق التقليدية؛ نتيجة الاستخدام الواسع للإنترنت، واتساع مجالات التجارة الإلكترونية، واقتحام الذكاء الاصطناعي للمجال التعاقدي، في ظل بروز المتعاملين الرَّقْميين، وغزو الإشهارات التجارية الإلكترونية[28].

وفي هذا الاطار قدمت التجارة الإلكترونية عدة إيجابيات للاقتصاد والمُسْتَهْلِك، لاسيما فيما يتعلق بالسرعة في إبرام المعاملات، واقتصاد المال والوقت والجهد، وهذا ما كان له الأثر الإيجابي على بعض المجتمعات العربية، على غرار دولة الكويت التي سايرت هذا التطور منذ سنة 2014؛ عندما أصدر المُشَرِّع الكويتي القانون رقم 20 لسنة 2014، المتعلق بالمعاملات الإلكترونية[29]، والذي تضمن أحكامًا ناظمة للتجارة الإلكترونية، لاسيما تلك الأحكام المتعلقة بالدفع الإلكتروني[30]، وهذا إلى جانب الالتزامات المفروضة على المُزوِّد، والتي نص عليها القانون رقم 39 لسنة 2014، في شأن حماية المُسْتَهْلِك، ولوائحه الإيضاحية[31].

أما في الجزائر فلايزال الوضع الاقتصادي يُعاني كثيرا من المعوقات، على الرغم من سّن المُشَرِّع الجزائري القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية في 10 مايو 2018[32]. وعلى الرغم من تأخر الجزائر في سّن هذه الأحكام، فإنّ ذلك القانون يُعدُّ خطوة مُهمة لتكريس الاقتصاد الرَّقْمي، وتشجيع المعاملات ووسائل الدفع الإلكترونية، مادامت تشريعات التجارة الإلكترونية بيّنت الأحكام المتعلقة بالتعاقد الإلكتروني وضوابطه القانونية، والتزامات الموردين الإلكترونيين ومسؤولياتهم، إلى جانب الحماية القانونية المقررة للمُسْتَهْلِك؛ باعتباره الطرف الضعيف في المعاملات الإلكترونية، لاسيما فيما يتعلق بحماية معطياته الشخصية.

(28) Nicolas Petit and Pieter Van Cleynenbreugel, op cit, p.1.

(29) القانون رقم 20 لسنة 2014، في شأن المعاملات الإلكترونية، انظر:
https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/MagazineA.pdf

(30) انظر: المادة (28) وما بعدها من القانون رقم 20 لسنة 2014، في شأن المعاملات الإلكترونية.

(31) القانون رقم 39 لسنة 2014، في شأن حماية المستهلك ولوائحه الإيضاحية:
http://www.law.gov.kw/KWT

(32) قانون رقم 18-05، مؤرخ في 24 من شعبان 1439هـ/ الموافق 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة رسمية، ع28، الصادرة في 16 مايو 2018.

وبهذا شَكَّلَتْ هذه الأحكام الضمانات القانونية المطلوبة لترقية التجارة الإلكترونية التي تمثل البيئة المثلى للاقتصاد الرَّقْمي.

المطلب الثاني

الحماية القانونية للمعطيات الشخصية

في ظل الاقتصاد الرَّقْمي

شَكَّلَتْ الحماية القانونية للمعطيات الشخصية، في ظل الاقتصاد الرَّقْمي، أحد أهم التحديات التي فرضها الاقتصاد الرَّقْمي على المُشَرِّعين؛ لما لها من أهمية وخصوصية، على اعتبار أنها تتعلق بعناصر ذات طابع شخصي تهُم المُسْتَهْلِكين أو المنتفعين من الخدمات الرَّقْمية، في إطار تأدية الخدمات العمومية.

الفرع الأول

أهمية إقرار الحماية القانونية للمعطيات الشخصية

إن تحقيق الأمن القانوني في مجال الاقتصاد الرَّقْمي لا يتأتى إلا من خلال تكريس الحماية القانونية للمعطيات الشخصية للمُسْتَعملِين، سواء تعلق الأمر بالمُسْتَهْلِكين، في إطار علاقاتهم التعاقدية عبر الدعائم الإلكترونية والتطبيقات الرَّقْمية مع المهنيين الرَّقْميين، أو في إطار تسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات الرَّقْمية؛ لذلك أضحى الاقتصاد الرَّقْمي يقوم على ركيزة أساسية تتمثل في المعلومة.

وعلى الرغم من أن المعلومة أصبحت تُشكل عاملًا تنافسيًّا في مجال المنافسة، لاسيما عندما يتعلق الأمر باستعمالها واستغلالها بطريقة إنتاجية، مثل «واتساب» WahtsApp الذي أصبح منافسا مُهّما لـ «سكايب» Skype، وكذلك «فيسبوك» Facebook؛ عندما أصبحُ يلبي نفس متطلبات المُسْتَهْلِكين، غير أن أهميته وفائدته التنافسية تزداد عند جمع المعلومات، وهذا ما يظهر في جانب الإشهار الإلكتروني، خصوصا بالنسبة إلى «غوغل» Google، و«فيسبوك» Facebook[33].

لذلك نجد اهتمام عمالقة الرَّقْمَنَة الأمريكيين ينصب، بصفة جوهرية، على جذب أكبر قدر ممكن من الجمهور، وهذا ما يظهر من خلال تقديم خدمات مجانية مُقابل الحصول

(33) Edouard Sarrazin et Clara Devenais, op. cit., p.3.

على المعلومة، بغرض استخدامها في الإشهارات التجارية؛ بما يحقق لها كثيرًا من المزايا التنافسية والاقتصادية.

وفي المقابل أصبحت مسألة حماية المعطيات الشخصية تمثل أحد أكبر الانشغالات الكبرى بسبب تخزين المعلومات وجمعها من قبل المؤسسات الرَّقْمية في السوق، والذي عرَف تزايدًا كبيرًا في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة، وتقنيات تحليلها بواسطة الخوارزميات؛ فقد أصبحت المعطيات الشخصية تُكيَّف على أنها الذهب الأسود الجديد في القرن الواحد والعشرين؛ لذلك تزايد الاهتمام بجمع هذه المعلومات من قبل المتعاملين الاقتصاديين الرَّقْميين[34].

وعليه، أصبحت المعلومة تمثل جوهر الاقتصاد الرَّقْمي، وهذا ما شكّل تحدّيًا جديدا بالنسبة إلى الدول المتقدمة، وكذلك العربية، في جانبها التشريعي، المتمثل في ضرورة توفير الإطار القانوني المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لمستعملي الفضاء الرَّقْمي.

الفرع الثاني

مظاهر الحماية القانونية للمعطيات الشخصية

في ظل الاقتصاد الرَّقْمي في دولتي الكويت والجزائر

حرصت بعض الدول العربية على النص على الحماية القانونية للمعطيات الشخصية ضمن دساتيرها، على غرار الدستور الجزائري الذي كرّس الحماية الدستورية للمعطيات الشخصية، ضمن المادة (47) من التعديل الدستوري لسنة 2020[35]، خلافا للدستور الكويتي الذي لم ينص صراحة على ذلك، باستثناء المادة (39) منه التي نصت على سرية المراسلات ووسائل الاتصال[36].

وفي مقابل ذلك، وتعزيزًا لهذا المبدأ الدستوري، سنَّت بعض الدول العربية تشريعات خاصة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، على غرار المُشَرِّع الجزائري الذي أصدر القانون رقم 07-18 الصادر في 10 يونيو سنة 2018، المتعلق بحماية الأشخاص

(34) Ibid, pp.1-2.

(35) نصت المادة (47) من الدستور الجزائري: «... حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حق أساسي
– يُعاقب القانون على انتهاك هذه الحقوق»، انظر: http://www.joradp.dz

(36) نصت المادة (39) من الدستور الكويتي على ما يلي: «حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة الرسائل، أو إفشاء سريتها، إلا في الأحوال المبيَّنة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه».

الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[37]، وهذا ما يُعد مسلكا إيجابيًّا من المُشَرِّع الجزائري، خلافا للمُشَرِّع الكويتي الذي لم يضع أحكامًا خاصة بشأن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بل تطرق إليها في إطار التشريع المتعلِّق بالمعاملات الإلكترونية الذي سنّه المُشَرِّع الكويتي سنة 2014، بموجب القانون رقم 20 لسنة 2014، في شأن المعاملات الإلكترونية[38]. وقد أكّدت المادة (2) من هذا القانون، إخضاع المعاملات الإلكترونية التجارية لأحكامه، إلى جانب المعاملات المدنية والإدارية.

وفي هذا الإطار، جاء الفصل السابع من القانون رقم 20 لسنة 2014؛ ليُبين الحماية القانونية المقرَّرة للمعطيات ذات الطابع الشخصي، ابتداء من المادة (32) وحتى المادة (36)، إلى جانب الحماية الجزائية التي تضمنها الفصل الثامن كذلك؛ ابتداء من المادة (37) وحتى المادة (42).

على أن يتم جمع هذه المعطيات ومعالجتها بطريقة مشروعة تتلاءم مع الغاية من جمعها، وتضمن رضا صاحب البيانات[39].

وبهذا شَكَّلَتْ تشريعات التجارة الإلكترونية فضاء آخر لحماية المعطيات الشخصية لمُستعملي فضاءات التجارة الإلكترونية، وهذا ما نصت عليه المادة (26) من القانون 18-05، بالنسبة إلى التشريع الجزائري، والمادة (05)، وهذا ما يُشكِّل حماية إضافية للأحكام الخاصة المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

وبذلك أضحت حماية المعطيات الشخصية من الحقوق الأساسية التي تسعى التشريعات العربية إلى تكريسها، في ظل الاستخدامات الواسعة للتجارة الإلكترونية، واتساع مجالات الرَّقْمَنَة، وهذا ما يتطلب مساعي تشريعية تعزز المحاولات التشريعية التي أقرتها كلٌّ من دولتي الجزائر والكويت؛ لمواجهة هذا التحدي القانوني الذي يتعلق بأحد أهم الحقوق والحريات الأساسية التي تكفلها الدساتير والمواثيق الدولية؛ بُغية الوقوف في وجه التحديات الجديدة التي فرضتها الثورة الرَّقْمية.

(37) القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 من رمضان 1439هـ/ الموافق 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة في 10 يوليو 2018.

(38) القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.

(39) سامح عبدالواحد التهامي، ضوابط معالجة البيانات الشخصية: دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س9، ع3، يونيو 2021، ص409.

الخاتمة

نعرض فيما يلي نتائج البحث، كما نقدم توصيات في ضوء ما تمت مناقشته، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: النتائج

يتضح، مما سبق، مدى أهمية التحديات الرَّقْمية التي تواجه اقتصاديات الدول العربية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية معيشة المواطن العربي، ومُسايرة النموذج الاقتصادي الجديد الذي يرتكز على المعلومة والسرعة والتطور التكنولوجي، لاسيما في مجال الإعلام والاتصال. وهذا ما يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنتجهة، والعمل على التكريس الفعلي لاقتصاد السوق، وتهيئة المناخ المناسب لإرساء قواعد ومرتكزات الاقتصاد الرَّقْمي.

وإذا كانت دولة الكويت قد خطت خطوات كبيرة في مجال الرَّقْمَنَة، لاسيما في مجالات التجارة الإلكترونية، إلى جانب الجزائر التي تعمل على تشجيع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال؛ تكريسا للنمط الاقتصادي الجديد، تبقى المنظومة التشريعية لكل من الجزائر والكويت تعتريها بعض القصور التشريعي؛ فيما يتعلق بتشريعات المنافسة لكل منهما، والإطار الناظم للمؤسسات الناشئة، وحماية المعطيات الشخصية بالنسبة إلى المُشَرِّع الكويتي، خلافا للمُشَرِّع الجزائري الذي «دستر» هذه الحماية، وأقر أحكاما خاصة بالنسبة إلى المؤسسات الناشئة، وحاضنات الأعمال.

ومهما يكن، تُشكل هذه المجهودات التشريعية التي كرّستها كل من الجزائر والكويت نموذجًا للدول العربية التي عليها مُسايرة هذا التَّحوُّل الجديد، سواء على الصعيد الاقتصادي أو التشريعي، والاقتداء بتجارب الدول المتقدمة، وعلى رأسها التجربة الأمريكية الرائدة في المجال الرَّقْمي.

كما أصبح لزاما على الدول العربية مُسايرة هذا التوجه، واعتماد هذا النمط الاقتصادي الجديد؛ من أجل تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من مزاياه وإيجابياته؛ خدمة للمجتمعات العربية وازدهارها؛ شريطة ألا تكون مجتمعات مُسْتَهْلِكة للخدمات الرَّقْمية، مادامت تملك القدرات والكفاءات التي تجعلها في مصاف الدول المتقدمة في المجال الرَّقْمي، وبذلك أصبح الذهاب إلى الرَّقْمَنَة بالنسبة إلى اقتصاديات الدول العربية حتمية لا مفر منها.

ثانيًا: التوصيات

من المفيد تقديم توصيات بشأن هذا الموضوع، تتمثل في:

- ضرورة وضع استراتيجيات شاملة للرَّقْمَنَة، في مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على رَقْمَنَة الإدارات والمرافق العمومية والقطاعات الشبكية، خصوصا الاقتصادية منها، مع تأهيل الموارد البشرية المتخصصة في مجال الرقمنة في مختلف القطاعات.
- إنشاء هيئات متخصصة للرَّقْمَنَة تعمل على تنفيذ استراتيجيات الرَّقْمَنَة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تكريس اقتصاد السوق الذي يجسد الحريات الاقتصادية، وفتح المجال لإنشاء المؤسسات الابتكارية في مجال الخدمات الرَّقْمية وحاضنات الأعمال في المجال الرَّقْمي.
- تشجيع الشراكة الاقتصادية وترقيتها في مجال الرَّقْمَنَة؛ بُغية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
- إعادة تكييف تشريعات المنافسة من أجل تكييف أحكامها مع متطلبات الأسواق الرَّقْمية والمتغيرات التي أحدثها الاقتصاد الرَّقْمي. ترقية الإطار القانوني المُؤطِّر للتجارة الإلكترونية وتوحيد تشريعاته تحقيقًا للانسجام القانوني.
- العمل على النص على الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في مجال الاقتصاد الرَّقْمي في الدستور، باعتبار أنها تتعلق بأحد أهم الحقوق والحريات الأساسية.

قائمة المراجع

أولًا: باللغة العربية

1- الكتب

- سامي بن حملة، قانون المنافسة: دراسة في ضوء تشريعات المنافسة الحديثة وفق آخر التعديلات، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2016.
- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

2- الأبحاث

- سامح عبدالواحد التهامي، ضوابط معالجة البيانات الشخصية (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س9، ع3، يونيو 2021.
- منير نوري، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، د.ت.
- عبدالحميد لمين وسامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم: –20،254 مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال،مج5، ع10، 2020.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Charles-Antoine Schwerer, La Concurrence au Défi du Numérique, La Fondation pour l'innovation politique, Paris, Juillet 2016.
- Edouard Sarrazin et Clara Devenais, Politique de concurrence et transformation numérique : la question de la Data, éd, DLA Piper, France, 2017.
- M. Pierre Barthelme, Le droit de la concurrence à l'ère de la digitalisation. Conférence organisée par l'Association Luxembourgeoise pour l'Etude du Droit de la Concurrence (ALEDC) et la Chambre de Commerce, Luxembourg 11 juin 2019.

- Nicolas Petit and Pieter Van Cleynenbreugel, Droit Européen de la Concurrence et l'Economie Numérique, la Haye, FIDE XXXIX Congress the Hague, 2020.

ثالثًا: مواقع إلكترونية

- http://www.joradp.dz
- https://www.cait.gov.kw/?lang=ar-KW&lang=ar-KW
- https://www.cnbcarabia.com/news/view/61680
- https://www.aljarida.com/articles/1636387033530504300/
- https://www.mpt.gov.dz/ar جولولا خيرات 23/01/2022.
- https://www.awalan.com/Article/1370
- https://entrepreneuralarabiya.com/2018/01/28/14441
- https://www.aljarida.com/articles/1636387033530504300/
- https://fac.umc.edu.dz/droit/cdaf/pages/N01.php?idnum=10
- https://cpa.gov.kw/ar/law_fram/Pages/cpa_law.aspx
- https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/MagazineA.pdf
- http://www.law.gov.kw/KWT
- http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024
- https://journal.kilaw.edu.kw/

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الملخص	435
المقدمة	436
المبحث الأول: ضرورة التَّحوُّل نحو الاقتصاد الرَّقْمي	438
المطلب الأول: مرتكزات التَّحوُّل الرَّقْمي ومظاهره في الحياة الحديثة	438
الفرع الأول: مرتكزات التَّحوُّل الرَّقْمي	438
الفرع الثاني: مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي وملامحه في دولتي الكويت والجزائر	440
المطلب الثاني: مُتطلبات تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي في دولتي الكويت والجزائر	442
الفرع الأول: ضرورة تهيئة البيئة الرَّقْمية في دولتي الكويت والجزائر	442
الفرع الثاني: تشجيع المؤسسات الابتكارية في مجال الرَّقْمَنَة في دولتي الكويت والجزائر	444
المبحث الثاني: مدى مُسايرةِ التشريعات الاقتصادية التَّحوُّلَ الرَّقْميَّ	447
المطلب الأول: ضرورة تكييف تشريعات المنافسة والتجارة الإلكترونية مع البيئة الرَّقْمية	447
الفرع الأول: ضرورة تكييف تشريعات المنافسة مع البيئة الرَّقْمية في دولتي الكويت والجزائر	447
الفرع الثاني: ترقية الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية في دولتي الكويت والجزائر	450
المطلب الثاني: الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل الاقتصاد الرَّقْمي	451
الفرع الأول: أهمية إقرار الحماية القانونية للمعطيات الشخصية	451
الفرع الثاني: مظاهر الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل الاقتصاد الرَّقْمي في دولتي الكويت والجزائر	452
الخاتمة	454
قائمة المراجع	456